

من الاجتياح إلى الإصلاح: الملف الضائع

مناقشات المؤتمر السابع لـ "مواطن"

إعداد: سميح شبيب*

عقدت "مواطن"، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مؤتمرها السنوي السابع في فندق غراند بارك في رام الله، يوم الثلاثاء الواقع فيه 3 أيلول/سبتمبر 2002، تحت عنوان: "من الاجتياح إلى الإصلاح: الملف الضائع"، وذلك بحضور نحو مئة وثلاثين أكاديمياً وناشطاً سياسياً.

انطلقت فكرة المؤتمر من وجود مجموعة من القضايا والأسئلة المطروحة في الشارع السياسي بشأن قضايا الإصلاح الداخلي والخيارات السياسية الراهنة، وتتمحور في مجموعها حول كيفية الاستمرار من أجل تحقيق الأهداف الوطنية، وإنهاء الاحتلال، وإقامة دولة ذات سيادة في الوضع الإقليمي والدولي الحالي، وذلك في ضوء نتائج المسار السياسي والانتفاضة الثانية وما أعقبها من أحداث توجت بالاجتياح الكبير لمناطق السيادة الفلسطينية، إذ إن مطلب الإصلاح لا يمكن أن يعالج في فراغ سياسي، وإنما يجب أن يرتبط بما يساهم في الاستمرار والصمود والحفاظ على الذات، وأن يخضع لتصور موزون ومدروس لما يجب فعله في المستقبل القريب والمتوسط.

في النقاش العلني الدائر في الشارع السياسي الفلسطيني جرى الانتقال مباشرة من "الاجتياح إلى ملف الإصلاح"، من دون التوقف لإعطاء أجوبة أساسية معمقة بناء على تقويم المسار السياسي والانتفاضة والحرب التي شنت على الشعب الفلسطيني لغرض تبيان سبل التقدم في تحقيق الأهداف الوطنية. فعلى الرغم من أن الإصلاح مطلب شعبي منذ فترة من الزمن، فإن من الواضح أن الأولوية في الوضع الراهن هي للموضوع السياسي والوطني، الذي يجب ربط الإصلاح به، كمستلزم من مستلزماته.

توزعت فعاليات المؤتمر على أربعة محاور رئيسية: أولها، "ما بعد الاجتياح: قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية": ثانياً، "نحو رؤية استراتيجية لإدارة الصراع": ثالثاً، "السلطة الوطنية الفلسطينية: تحول أم اندثار؟": رابعاً، طاولة مستديرة شارك فيها سياسيون وأكاديميون، وخصصت لمناقشة مستقبل الكيان الوطني الفلسطيني.

(* كاتب فلسطيني، رام الله).

الجلسة الأولى

ترأس هذه الجلسة جورج جقمان، المدير العام لمؤسسة "مواطن"، ومهد لمناقشة الموضوع العضو العربي في الكنيست الإسرائيلي عزمي بشارة. وخلال تقديم جقمان لبشارة، تساءل: كيف وصلنا إلى هذا الدرك؟! وهل من عبر يمكن استخلاصها؟ وأعرب عن أمله بأن تسعف مساهمات المؤتمر في إنارة الطريق والإجابة عن بعض التساؤلات. استهل عزمي بشارة مداخلته مؤكداً أن من الضروري التعمق في مسألة المعطيات الجديدة في السياسة الأميركية والإسرائيلية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، وأشار إلى غياب استراتيجية فلسطينية واضحة في هذه المرحلة، معتبراً أن "هنالك حركة ضمور وفقرراً واضحين في الحركة الوطنية الفلسطينية". وأضاف: "وحتى أكون واضحاً، فعندما نتحدث عن الاستراتيجية فإننا لا نتحدث عن الأفعال والأعمال والعمليات، هنالك عمليات لا تندرج تحت أية استراتيجية على الإطلاق، عمليات رد فعل وانتقام وما أشبه ذلك، كما وبالإمكان الحديث عن إصلاح لا يندرج ضمن نطاق أية استراتيجية. الاستراتيجية هي سياق فكري وسياسي وإرادي. النقاش الدائر حول العمليات العسكرية ليس نقاشاً حول استراتيجية. ليس أي نقاش هو نقاش بشأن الاستراتيجية. الاستراتيجية تعني العلاقة بين الوضع القائم وما هو منشود ومأمول. ولا يوجد نضال دون تضحية، خاصة أمام الاستعمار الاستيطاني، ولا يمكن التحرر منه دون استراتيجية مقاومة واضحة، وهذا ما اعتبره مسلمة من المسلمات... وبعائدي هذا هو الموضوع الأساسي، ودونه لا يمكن فهم موضوع الإصلاح. يجب إدراج موضوع الإصلاح ضمن النضال الوطني العام، وضمن استراتيجية التحرر من الاحتلال. هنالك من يؤيد اتفاق أوسلو كاستراتيجية يمكن تحقيقها عبر مراحل. وأنا أختلف مع هذه الاستراتيجية، ولا أعتقد أنها ستقود إلى قيام دولة."

واعتبر بشارة أن استراتيجية التحرير تستند إلى عنصر أساسي هو المقاومة، بمعنى "أن يدفع الاحتلال ثمن احتلاله. هدف المقاومة لا ينحصر في مقاومة الاحتلال عسكرياً فقط، أو الانتصار عليه عبر معركة فاصلة، أو جرّه إلى معركة فاصلة. هدف المقاومة هو تدفيع الاحتلال أثماناً لا يتمكن من دفعها. لا نستطيع أن نتسلل إلى المشروع الأميركي. يجب أن نرى الإصلاح في سياقاته الحقيقية. المطروح هو إصلاح للجهاز الأمني، وتوحيده في جهاز مركزي أساسي يستطيع أن يتعاون مع الأميركيين والإسرائيليين في القضاء، أو مكافحة ما يسمى الإرهاب. وما يدور حول ذلك هو قضايا مرافقة وهامشية."

وتابع بشارة أنه تجري منذ الاجتياح الإسرائيلي عملية ابتزاز أميركية لا تنتهي لفرض الشروط الأميركية على القيادة الفلسطينية، وفحواها تغيير النهج الفلسطيني في التعامل مع إسرائيل. وقال إن هناك قراراً واضحاً بعدم التعامل مع القيادة

الفلسطينية بصيغتها الراهنة، لكن هنالك من يوهما طوال الوقت بإمكان تغيير الموقف الأميركي والإسرائيلي منها إذا ما اتخذت خطوات جديدة، عبر ترتيبات وتعيينات. وأضاف إن "الأميركيين يطمحون إلى إجراء انتخابات يفوز بها أشخاص يتوافقون مع سياساتها واستراتيجيتها... والاعتقالات هي جزء من التحضير للانتخابات المقبلة. وهي تحضيرات سياسية واجتماعية." وتساءل بشارة: "من هو القادر على خوض الانتخابات عندما يحين موعدها؟! الصراع الدائر هو على شروط الكيان الفلسطيني، مساحته، صلاحيته، عاصمته، ماهيته." وتابع يقول: "عندما نتحدث عن استراتيجية مقاومة، فإننا لا نتحدث عن عمليات أو عن نمط أو عن عدد العمليات. نحن نتحدث عن استراتيجيات سياسية يحكمها الهدف والإنجاز. ومن خلال مطالعتي، فإنني أرى أن الكفاح المسلح الفلسطيني، وخلال مراحل الماضية، افتقد الاستراتيجية. وهذا لم يُلخَّص حتى الآن، مما ترك أثراً سلبياً. لا تزال الأخطاء ذاتها، وكان يمكن تجاوزها فيما لو لُخصت التجربة وتمت الاستفادة منها. عندما نضع استراتيجية للمقاومة، علينا أن نضع نصب أعيننا الأمور التالية:

"أولاً: القدرة على تدفيع الخصم ثمناً، والشعب الفلسطيني قادر على ذلك. الإسرائيليون دفعوا ثمناً غالياً خلال الانتفاضة، ولكن كيف يمكن ترجمة ذلك سياسياً؟ هل سيؤدي ذلك إلى دفع الخصم للدخول في معركة فاصلة؟ لا توجد أية حركة مقاومة لها مصلحة في ذلك. هل من المعقول أن نجر أنفسنا إلى معركة كسر عظم دون حسابات؟ هذا غير معقول وغير مسموح به عند حركة مقاومة تريد أن تكافح وتنتصر.

"ثانياً: علينا التساؤل حول قدرة المجتمع الفلسطيني على الصمود والتحمل، وعلينا الاستفادة من التجربة اللبنانية وتأييد المجتمع اللبناني لحركة المقاومة اللبنانية. هل حسبنا هذا الحساب عند القيام بالعمليات؟ وهنالك رسالة سياسية للخصم. يجب أن يعرف لماذا تدور هذه المعركة. وهذا من شأنه أن يقلل من قدرته على الصمود. المس بالجنود هو مس بالسياسات، أمّا المس بالمدنيين فهو مس بالمجتمع... هنالك رسالة سياسية للعالم. لماذا يتضامن العالم معي، وتحت أية شعارات وممارسات؟"

وختم بشارة بالقول إن علينا أن نقدر أي نضال نريد، وأن نختار ذلك بوضوح، وأن نحدد مهمات بناء وإصلاح. و"السؤال هو: كيف نوفق بين المقاومة ومهمات البناء؟ نحن لا نطرح ذلك على أساس إقصاء إحداهما للأخرى، وهذا لا يعني انفصالاً بين مسألتين. ما هي الحالة التي أنقذت الروح الوطنية إبان الاجتياح وأيقظت فينا كل الخيال الفلسطيني؟ أليست هي حالة الدفاع والمقاومة في مواجهة العدوان، كما حدث في جنين مثلاً؟ أعتقد أن الوضع سيزداد تعقيداً، خاصة فيما إذا وقع العدوان الأميركي

على العراق. وعلينا أن نطرح تساؤلاتنا حول البعد الشعبي للانتفاضة، لأننا نعيش مرحلة تواجد عسكري إسرائيلي فيما سمي مناطق (أ). وهذا يفرض على القوى الفلسطينية مجتمعة البحث عن كيفية تنظيم النضال الجماهيري العلني، بعد 11 أيلول/سبتمبر وما طرأ على مفهوم الإرهاب من متغيرات، وبعد سلسلة العمليات التي حصلت. أن الأوان للمجتمع الفلسطيني أن يرجع لنفسه وذاته، وأن يحدد عبر الحوار الوطني وسائل كفاحه الوطني. يجب أن يبدأ الحوار الوطني بمحاولة تحديد كيفية النضال ووسائله، وأن يتم الاتفاق على صيغة محددة وواضحة...".

الجلسة الثانية

ترأست هذه الجلسة ("نورؤية استراتيجية لإدارة الصراع") خالدة الرطروط، مديرة "مؤسسة الضمير"، وافتتح النقاش علي الجرباوي مدير معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية. وقد أكد الجرباوي، في بداية مداخلته، أنه في أوقات الشدة والخطر والانهيال يجب ألا تُفقد بوصلة الرؤية الاستراتيجية التي قد تكون خارجة عن المؤلف أو العادي القابع ضمن الثقافة الشعبية المغرمة بالشعارات والشعاراتية الضخمة بلاغياً، لكن المفرغة من المضامين الفعلية.

وأورد مجموعة من الحقائق يجب أخذها في الاعتبار، وهي:

● "إن أحداث 11 أيلول [سبتمبر] أحدثت تحولاً عميقاً في السياسة الدولية وفي العلاقات الدولية، وأنه لا يجوز الاستخفاف بذلك أو القفز عنه. ليس جيداً، ولن يحقق لنا هدفاً، أن نصنف ضمن لائحة الإرهاب، بل على العكس يجب أن نحاول أن نتخطى هذا الفخ الذي إن استمر لصقنا به سيورطنا إلى أمد بعيد."

● "ألا نقف عند شعار (أن إسرائيل في ورطة). فهذا شعار مريح للكثيرين منا ولكنه مضلل. فنحن أيضاً في ورطة. وعلينا الانتباه إلى أن قدرة إسرائيل، كدولة، على التحمل وتحقيق الهدف - بما لها من مصادر دعم خارجي - هي أكبر من قدرتنا على التحمل وتحقيق الهدف. ومن الأدلة الواضحة على ذلك أن مطالباتنا أصبحت تتهاوى في سقفاها."

● "إن الانتفاضة دخلت في متاهة منذ بدء إطلاق النار العشوائي من بين البيوت. وقد أدى تعدد الأجنداث والتوجهات والمصالح والمنافع من ناحية، وغياب الرغبة في وجود بوصلة متحكمة ونافذة من ناحية أخرى، إلى شيوع الفوضى التي تشكل تهديداً حقيقياً يجب عدم الاستهانة بنتائجه على نسيج المجتمع وقيمه ورؤاه. يجب علينا تدارك ذلك بأسرع وقت ممكن."

● "إن السلطة موجودة، حاضرة ولكنها غائبة، تحاور الجميع في العالم ممن يقبل محاورتها ولا تحاور شعبها. وقد أصبحت خاضعة حالياً لوصاية غير معلنة ولكنها

نافذة وفاعلة، بينما هي لم تستجب لكل النداءات الداخلية الداعية للإصلاح وفق الأجنحة الوطنية الفلسطينية. أين هو القضاء الفاعل المستقل، على سبيل المثال؟ أمّا إعادة هيكلة وزارة الداخلية فهي على رأي وزير الداخلية جارية، والأميركيون راضون! في وضعها الحالي أصبحت السلطة عبئاً وليست منقذاً.

● "إن استمرار البحث عما يسمى (الإجماع الوطني) مع وجود سلطة فلسطينية علنية (أي عنوان) داخلية في اتفاقات مع إسرائيل ومتأرجحة في تنفيذ جوانب مما اتفقت عليه، خصوصاً في المجال الأمني، لضعف شرعيتها من ناحية، ووجود حركات سياسية لا تعترف فعلياً بهذه السلطة، بل لها أجنحتها الخاصة وتجنّي دعماً من تعبئتها الاستثنائية للثقافة الشعبوية السائدة من ناحية أخرى، يجعل من هذا البحث عن (الإجماع الوطني المنشود) عملية بحث عن سراب. إن أفضل ما يمكن أن يفضي إليه هذا البحث هو الوصول إلى صيغة توفيقية للقاسم المشترك الأصغر، وستكون صيغة عامة تلفق أجنادات على أجنادات، وتسمح بكل التفسيرات، ولن تقنع أحداً بأنها استراتيجية موحدة.

"في هذا السياق لا أعتقد أنه سيكون من المفيد، مع وجود السلطة بوضعها الحالي ووجود الفصائل المناكفة لها بأجناداتها الحالية، أن نبقي نتحدث عن ضرورة قيام قيادة وحدة وطنية أو قيادة طوارئ وطنية وكأن في ذلك مخرجاً من المأزق الذي نحن فيه. إن مكونات التركيبة التي صنعت المأزق الحالي هي نفسها تركيبة ما يدعى إليه في مشاريع القيادات الموحدة المقترحة. ولذلك حتى وإن قامت مثل هذه القيادات فإنها لن تؤدي إلى تغيير الوضع الحالي القائم."

● "أخيراً، والأهم، يوجد تعارض بين وجود سلطة فلسطينية علنية داخلية في اتفاقات مع إسرائيل وبين استمرار وجود فعال لحركة تحرر وطني فلسطينية (لذلك غابت م.ت.ف. كلياً). فإمّا وجود هذه السلطة التي تستهدف التوصل إلى تسوية من خلال التفاوض مع إسرائيل، وإمّا وجود حركة تحرر وطني بغياب هذه السلطة. لا يمكن الجمع بين الاثنتين معاً، والاختيار ضروري لتحديد استراتيجية العمل الفلسطيني مستقبلاً."

وبناء على هذه الاعتبارات دعا الجرباوي إلى اتخاذ قرار لا لبس فيه: إمّا التعامل مع العالم ضمن محدداته، وهي جائزة، وإمّا التصدي له والصمود أمام طوفانه، عارضاً حالتين أساسيتين هما:

"الحالة الأولى: إذا تقرر التعامل مع العالم فإن وجود سلطة فلسطينية ضروري. ولكن هذه السلطة يجب أن تكون العنوان الوحيد والقادر والمقتدر على اتخاذ قرارات قد تكون مؤلمة ولكنها ملزمة للشعب الفلسطيني. السلطة الحالية بوضعها الحالي لا تستطيع ذلك.

[.....]

”وفيما إذا قررنا التعامل مع العالم لا يمكن أن ننجح في تحقيق الحد الأدنى والسلطة على وضعها الحالي، بل يجب تمكينها. وتمكينها لن يتم عن طريق جمع ما لا يجمع في إطار (الإجماع الوطني)، فهذا لن يحقق لها الشرعية المطلوبة للسير في هذا الاتجاه. إن الطريق الوحيد لامتلاك الشرعية يتمثل بالتعرف على مطلب الشعب. وبما أن شعبنا، كأبي شعب آخر، لا يملك إجماعاً حول رؤية واحدة وبرنامج واحد، فإن المطلوب يصبح فرز رأي الأغلبية عن الأقلية. فإن كان رأي الأغلبية مع التعامل مع العالم من أجل إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود العام 1967 من خلال التوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل، فإن على السلطة حينئذ أن تمتثل لرأي الأغلبية، وعلى الأقلية القبول برأي الأغلبية لحين تتحول الأقلية إلى أغلبية. أما إن كان رأي الأغلبية عكس ذلك، عندها لا مبرر لاستمرار وجود السلطة، وسأتي على تفصيل ذلك لاحقاً.

”لا يوجد سبيل للفرز إلا من خلال إجراء الانتخابات. سيقول كثيرون، ومعهم حق، إنه من الصعب إجراء الانتخابات تحت هذه الظروف. ولكن ذلك مع جهاته لا ينفى الحاجة الملحة لإجراء الانتخابات. كما يجدر التنويه بأن هناك كثيرين يستخدمون الوضع الحالي كذريعة لعدم إجراء الانتخابات...، إذ إن مصيرهم السياسي قد ينتهي عندها. والأغرب أن هناك أوساطاً فلسطينية أصبحت تستخدم عدم الرغبة الأميركية في إجراء الانتخابات ذريعة إضافية.

”على كل، إن كنا نريد السير في مسار التسوية السياسية مع إسرائيل فلا بد من وجود سلطة تمثل بوضوح رغبة أغلبية شعبية في ذلك، فهذا هو السبيل لامتلاك الشرعية. ولكن هذه الشرعية لا تكتمل إلا إذا قامت هذه السلطة... بإصلاح نفسها إصلاحاً جذرياً، وإلا فشلت في حماية وجودها، وأصبحت فريسة للتدخلات الخارجية التي لن تستطيع إلا الاستجابة لها. والاستجابة لهذه التدخلات ستؤدي بها إلى استمرار فقدانها الشرعية، وهي المعضلة الأساسية التي تعاني منها. تمثل الانتخابات السبيل الوحيد الممكن لشرعنة برنامج التسوية السياسية مع إسرائيل وتمكين سلطة فلسطينية من القيام بذلك... من هذا المنطلق يجب عدم التذرع بالأوضاع الحالية والشروع فوراً باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات، وعلى رأسها تعيين موعد إجرائها، وتعيين لجنة انتخابات جديدة وفقاً لأسس حيادية واضحة، وفتح نقاش جدي حول القانون الذي يجب أن يحكم هذه الانتخابات، لأن القانون الساري الآن مليء بالثغرات، ولا يشفع ادعاء أركان من السلطة ضرورة الحفاظ عليه للحفاظ على وجود دائرة القدس، فكلنا نعرف أن هذا الغطاء لا يكفي لتلفيح هذا الادعاء، وكفى استخفافاً بذكاء الناس. ولولا وجود مصلحة داخلية عند البعض بعدم إجراء انتخابات لما استطاعت كل القوى الخارجية أن تقف ضد إجرائها.

"الحالة الثانية: إذا تقرر التصدي للعالم والصمود أمام ضغوطاته فإن ذلك يتطلب بالضرورة حل السلطة الفلسطينية الحالية وإلغاء الاتفاقات من قبل الجانب الفلسطيني وعقد "إجماع وطني" لا ينعقد إلا بهذه الحالة على الصمود والنضال ضد الاحتلال الإسرائيلي. قد لا يكون بالإمكان إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية بهذه الطريقة، ولكن من قال إن هذا الأمر يجب أن يكون المطلب الفلسطيني حينها؟ حينئذ يجب أن يكون المطلب الفلسطيني عدم الرغبة أو القبول بمثل هذه الدولة، وهذا ما يخيف في واقع الأمر إسرائيل، أي أن يتوقف الجانب الفلسطيني عن القبول بدولة على جزء يسير من فلسطين، الأمر الذي يعيد الصراع إلى جذوره الأساسية، فيصبح صراع وجود لا صراع حدود... [ولكن] الشعارات حول تحرير كامل التراب الفلسطيني تبقى [مجرد شعارات] إن لم تترجم بإعادة الوضعية الاحتلالية إلى طبيعتها المباشرة، وتعزيز الصمود والنضال الفلسطيني، ولكن بالوسائل اللاعنفية، حتى تسير الرياح في مجراها نحو إقامة الدولة ثنائية القومية. هذا هو مقتل إسرائيل وإنهاء وجودها".

ودعا الجرباوي، في ختام مداخلته، إلى عدم التلكؤ في اختيار أحد الخيارين.

كان المتحدث الثاني في الجلسة مصطفى البرغوثي، رئيس اتحاد لجان الإغاثة الطبية، وكانت مداخلته بعنوان: "فلسطين: الاستراتيجية الوطنية المطلوبة"، وأشار في مستهلها إلى جملة اعتبارات: منها أن الصراع العربي - الإسرائيلي هو صراع استراتيجي يدور في شأن الأرض وتهويد الضفة الغربية كاستمرار لحرب 1948؛ ومنها أن أوصلو كان وقفاً للصراع من جانب واحد هو الجانب الفلسطيني، في وقت استمرت إسرائيل في تنفيذ مخططاتها، وفي مقدمها توسيع الاستيطان، موضحاً أن نحو ثمانين مستعمرة جديدة أنشئت منذ توقيع اتفاق أوصلو إلى الآن في وقت توسعت المستعمرات القائمة بنسبة 60%؛ ومنها أن الانتفاضة، بصرف النظر عن وسائل عملها وأساليبها، كانت بمثابة كسر لحالة وقف الصراع، وعودة للمقاومة، واستبدال لاستراتيجية المفاوضات من دون صراع. وأضاف البرغوثي أن حالة جديدة نشأت الآن نتيجة دخول الجيش الإسرائيلي مدن الضفة الغربية، وما يسمى مناطق (أ)، في حين أن 55% من غزة محتل. وعلى الرغم من ذلك فإن إسرائيل لم تقم بتدمير السلطة تماماً ونهائياً، بل إنها أبقت خيوطاً، ذلك بأن الإسرائيليين يحاولون تدجين هذه السلطة. وفي ظل ذلك يجري توظيف كل نقاط الضعف الفلسطينية لابتزاز تنازلات سياسية خطيرة، كما يجري التلويح بقيادة بديلة في سبيل تحقيق الهدف ذاته، وهو الابتزاز السياسي. وخطر القيادة البديلة يأتي من داخل السلطة الفلسطينية، لا من خارجها. الحقيقة الأساسية والأخيرة، أن هذا الصراع لم يعد من أجل قيام دولة فلسطينية مستقلة للشعب الفلسطيني، ولم يعد صراعاً من أجل التخلص من الاحتلال، وإنما أصبح صراعاً من أجل الوجود والبقاء، لذلك فإن هذه المرحلة ستقرر المصير

الفلسطيني في الداخل والشتات مستقبلاً.

الجلسة الثالثة

ترأس هذه الجلسة مضر قسيس، مدير معهد الحقوق في جامعة بيرزيت، وكان المتحدث الأول فيها هاني المصري، المدير العام للمطبوعات في وزارة الإعلام الفلسطينية، الذي حملت مداخلته عنوان: "المقاومة المسلحة في مواجهة إسرائيل: تقويم وآفاق". وقد بدأ مداخلته بالإشارة إلى أن نكبة 1948 لم تنحصر بإقامة إسرائيل وطرد جزء مهم من الشعب الفلسطيني إلى خارج الوطن، بل ترافق مع ذلك غياب فلسطين عن الخريطة السياسية للمنطقة. فلم يعد للفلسطينيين كيان سياسي منظم أو موحد وحتى ممزق لينطق باسمهم أو يدافع عنهم، معتبراً الكفاح المسلح الفلسطيني رافعة النهوض الوطني الفلسطيني في ظل الثورة الفلسطينية المعاصرة التي أحييت القضية والهوية، ووحدت حركة الشعب، واستطاعت بسرعة أن تتبوأ موقع القيادة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

ولعل ما ساعد في انتشار ظاهرة الكفاح المسلح الفلسطيني حاجة النظام العربي بعد هزيمة 1967 إلى فترة يللم فيها جروحه، وحاجته إلى التعويض عن مرارة الهزيمة التي ألحقت به. وكان في إمكان الثورة الفلسطينية تلبية ذلك، فاحتضنها النظام العربي وترك لها العنان في البداية. وتوقف هاني المصري أمام ظاهرة خطف الطائرات كظاهرة عكست الجانب التلقائي لظاهرة الكفاح المسلح، وتقديسها للعفوية، وإخضاعها للسياسة للعمل المسلح بدلاً من العكس. والطبيعي هو أن تخضع أشكال النضال، بما فيها الكفاح المسلح، للسياسة على أساس أن الحرب امتداد للسياسة بوسائل عنيفة. وأشار إلى أن أبرز ظاهرة عفوية ميزت الكفاح المسلح الفلسطيني كانت العمليات الخارجية، وخطف الطائرات، باعتبارهما تجسيداً لشعار مطاردة العدو في كل مكان، بصرف النظر عن الجغرافيا والسياسة، وكوسيلة مدوية لإيقاظ العالم على المأساة الفلسطينية المستمرة.

وتناول المصري العمليات الاستشهادية، فعدد حجج أنصارها والقائمين بها، وحجج معارضيها. وخلص إلى القول إن محاكمة العمليات الاستشهادية، من حيث التأييد أو الانتقاد، لا يمكن أن تتم بمعزل عن معايير وضوابط استراتيجية فلسطينية موحدة تبدو غائبة، إذ "لا يكفي أن نقول إن هدفنا إزالة الاحتلال حتى تكون لدينا استراتيجية. فالاستراتيجية هي الجسر الذي يربط الواقع بالأهداف، وهي تتطلب تحديد الأهداف وأشكال النضال والمراحل والتحالفات والخطط والإمكانات وموازين القوى وحقائق العصر الجديد، عصر العولمة وسيطرة القطب الواحد."

كان المتحدث الثاني في هذه الجلسة عزمي الشعبي، عضو المجلس التشريعي

الفلسطيني، الذي تقدم بمداخلة تحت عنوان: "السلطة الوطنية الفلسطينية بين التحول إلى دولة أو الاندثار". وبادئ ذي بدء، تساءل الشعبي عن مصير السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الراهنة، محدداً مفهوم السلطة على أنه الإطار السياسي الذي يمثل الفلسطينيين في العلاقة بالطرف الإسرائيلي من الناحية العملية. وفي الإطار التاريخي لنشوتها، "فإننا نرى أن هذه السلطة قد نشأت نتيجة اتفاق بين طرفين إسرائيلي وفلسطيني، وكان لكل طرف أهداف مباشرة وأخرى مؤجلة ومخفية". وأضاف أنه كانت هنالك أوامير إسرائيلية في شأن ما ستوافق عليه السلطة، "لكن ما جرى [في كامب ديفيد] كان مخيباً لآمال إيهود براك والإسرائيليين عموماً... مع مجيء شارون تغيير الموقف من السلطة على نحو واضح... وأصبحت مدرجة على جدول الشطب. وبعد أحداث 11 أيلول [سبتمبر]، قام شارون بإدخال السلطة في موقع الدفاع عن النفس والبقاء".

وتابع الشعبي يقول: "أنا مع ما تحدث به عزمي بشارة. هنالك دولة قادمة والصراع يدور حول شروط هذه الدولة وماهيتها. وفي هذا السياق يمكن القول إننا أمام مرحلة انتقالية جديدة، ليست كالمرحلة السابقة. المرحلة الجديدة، مرحلة صراع لتحسين كل طرف شروطه النهائية، وكيف سيملاً الفراغ ريثما تأتي هذه الدولة، وشارون يدرك ذلك جيداً، ومن هنا جاءت فكرة (الدولة المؤقتة) على أساس استبعاد الرئيس عرفات. السيناريوهات المطروحة الآن هي وجود احتلال، ووصاية غير معلنة، وشكل من أشكال المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وهذه الأمور الثلاثة تتواجد في الآن نفسه، وقد يستمر ذلك حتى العام 2005 [الموعد الذي حدده الرئيس جورج بوش لقيام الدولة]. هنالك قواعد جديدة للمرحلة الانتقالية الجديدة، وهنالك مخاض سياسي فلسطيني، أكان داخل (فتح)، أم داخل الأوساط السياسية الفلسطينية عموماً. وهنالك [صراع] داخل (فتح)... وفيما إذا حسم الصراع داخل (فتح) على أساس أن استراتيجيا المقاومة خلال الفترة المقبلة هي استراتيجيا لا بد منها، ستعمل (فتح) على البحث عن قيادة تستطيع أن تجد نقاط تقاطع مع القوى الديمقراطية في الساحة الفلسطينية لإعادة تشكيل قيادة العمل الوطني".

الجلسة الرابعة

في الجلسة الرابعة والأخيرة، عقدت طاولة مستديرة بشأن مستقبل الكيان الفلسطيني، ترأسها سميح شبيب، عضو هيئة تدريس في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت، وشارك فيها غسان الخطيب وزير العمل، وحسن أبو لبدة رئيس الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، وداود تلحمي عضو المكتب السياسي للجنة الديمقراطية، وعبد المجيد حمدان من حزب الشعب، وخالدة الرطروط من

مؤسسة الضمير، وتناولت محورين أساسيين: السلطة والمقاومة؛ الازدواجية ومصادر شرعية القرار الوطني الفلسطيني.

تناول غسان الخطيب المحور الأول من زاوية تجربة عشرين شهراً من الانتفاضة، التي قال إنها أكدت وجود تكامل بين السلطة والمقاومة، ذلك بأن "السلطة كما أفهمها أدوات تعبر من خلالها القيادة عن سياستها، وهناك حالة تعايش قائمة بين السلطة والمقاومة."

كما تحدث الخطيب عن مصادر شرعية القرار الوطني الفلسطيني، وأولها منظمة التحرير وما أبرمته من اتفاقات وتعهدات، وما انبثق منها من سلطة، وتمسك السلطة بمواقف سياسية تعتقد أكثرية الشعب الفلسطيني أنها تمثل مواقفها، وأكد أن تعايش السلطة مع المقاومة كان أحد مصادر شرعيتها.

وأكد حسن أبو لبدة، من جهته، ضرورة فهم الواقع القائم، إذ هناك عقبات كثيرة أمام السلطة، معتبراً "المقاومة بالمفهوم التقليدي تشكل خياراً انتحارياً." وقال إن الكيان الفلسطيني القائم محكوم بمحددات متفق عليها دولياً، وقد تشكلت المقاومة خطأً للأمور، مقترحاً تشكيل سلطة مقاومة "تقوم بالتزاماتها وتطمح لنيل حقوقها، وتمكينها من استخدام الوسائل المتاحة لتحقيق برامجها."

وتناول عبد المجيد حمدان (أبو وديدة) المحور الأول، متسائلاً: "هل نريد مقاومة أم لا؟ وفيما إذا أقررنا المقاومة علينا تحديد عدة أمور، أبرزها عدم وجود سلطة تحت الاحتلال." ودعا حمدان إلى تشكيل قوة أخرى لمقاومة الاحتلال، مشيراً إلى وجود برنامجين: برنامج تحرير كامل، وآخر للمفاوضات والتسوية، ولكل منهما مقتضياته واشتراطاته.

وأشار داود تلحمي إلى خطورة الوضع المستقبلي، وخصوصاً في حال تم العدوان على العراق. كما تحدث عن الأوهام المرافقة لاتفاقات أوسلو وقيام السلطة باعتبارها القيادة الفلسطينية، في مقابل تهميش دور منظمة التحرير. وقال: "لسنا أمام خيار سلطة أم مقاومة، نحن أمام تساؤل مركزي: هل نحن في مرحلة تحرر وطني أم لا؟"، مضيفاً أنه إذا كان الجواب نعم، فمنظمة التحرير هي المرجعية الوحيدة، وستكون السلطة ذات طابع إداري في الضفة والقطاع. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>